الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨

وأثرها على التحولات السياسية الدولية

The global economic crisis of ٢٠٠٨ and its impact in international political transformations

*أ.م. د فاضل عبدعلي حسن

Assistant Professor :Fadhel Abd Ali Hassan

* مركز ذي قار للدراسات التأريخية والآثارية/ جامعة ذي قار

fadhelabd٢٠١٤@gmail.com

الملخص:

شهد العالم أزمات اقتصادية ومالية عدة منذ عام ١٩٢٩ حيث أزمة الكساد الكبير وانتهاءً بالأزمة العالمية الأخيرة التي نشبت بداية عام ٢٠٠٧ عبر أسواق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت فيما بعد الى أزمة عالمية تميزت بسرعة انتقالها الى مختلف دول العالم، وقد كان لصندوق النقد الدولي دور في مواجهة هذه الأزمة فضلا عن مجموعة العشرين، وقد كان لتلك الأزمة الأثر الواضح في مسار العلاقات الدولية، وعند حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨ كانت هنالك أسباب أدت الى حدوثها في المجتمع الدولي، من هنا فقد تغير مسار العلاقات الدولية في ايجاد الحلول لتلك الأزمة لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع بمفردها ايجاد الحلول، الأمر الذي أدى الى اشتراك الدول الكبرى الناشئة والصاعدة في ايجاد الحلول والمساعدات المالية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة .. الاقتصادية .. السياسة .. الدولية

Abstract:

The world has witnessed several economic and financial crises since ١٩٢٩, when the Great Depression crisis ended with the last global crisis that erupted at the beginning of ٢٠٠٧ through the mortgage markets in the United States of America and later turned into a global crisis characterized by its rapid spread to various countries of the world, and the International Monetary Fund had a role In the face of this crisis, in addition to the Group of Twenty, this crisis had a clear impact on the course of international relations, and at this point the recent global economic crisis occurred In ٢٠٠٨, there were reasons that led to its occurrence in the international community. Hence, the course of international relations changed in finding solutions to this crisis because the United States of America was not alone in finding solutions, which led to the participation of major emerging and emerging countries in finding solutions and financial aid.

Keywords: crisis ..economic ..politics ..international

مقدمة:

من المؤكد بأن الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم والمؤسسات العالمية عام ٢٠٠٨ تعد من بين أهم الأزمات في التاريخ الحديث والمعاصر، وقد عصفت هذه الأزمة بالنظام الرأسمالي تحديداً وعلى رأس هذا النظام الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي انعكس سلباً على المجتمع الدولي بسبب ارتباط جميع القطاعات والمؤسسات الاقتصادية في أغلب دول العالم بالاقتصاد الأمريكي والمؤسسات العالمية التي تؤثر الأخيرة في محركاتها وسير أعمالها وتوجهاتها.

من هنا فلم تصمد أمام هذه الأزمة الطروحات الرأسمالية التي سوقتها الرأسمالية الليبرالية الجديدة مما أدى الى ضرورة اعادة النظر في تلك النظريات وآلية عمل النظام الرأسمالي ومؤسساته في ضوء نظام العولمة ومن بين هذه الاصلاحات هو اعادة الدور الاقتصادي للدولة وضبط آليات عمل السوق، فقد أشارت الليبرالية الكلاسيكية المتمثلة بالمفكر الاقتصادي آدم سميث الى ضرورة عدم التدخل الاقتصادي للدولة واعطاء الحرية الكاملة للأسواق، الأمر الذي أدى في حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى عام ١٩٢٩، ما دعى المفكر الاقتصادي جون ماينرد كينز الى دعوته بالتوازن ما بين دور الدولة والأسواق الأمر الذي أعاد الأمور الى نصابها ومعالجة الأزمة أي (أزمة الكساد الكبير)، إلا أن المفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد فريدمان دعا بضرورة العودة الى طروحات وأفكار سلفه آدم سميث، الأمر الذي أدى الى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة وعادت المطالبة بطروحات كينز.

فالعالم قد شهد أزمات اقتصادية ومالية عدة منذ أزمة الكساد الكبير وانتهاءً بالأزمة العالمية الأخيرة التي نشبت بداية عام ٢٠٠٧ عبر أسواق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت فيما بعد عام ٢٠٠٨ الى أزمة عالمية ساهمت العولمة بسرعة

انتقالها الى مختلف دول العالم، وكان لصندوق النقد الدولي دور مهم في مواجهة هذه الأزمة فضلا عن مجموعة العشرين، وقد كان لتلك الأزمة الأثر الواضح في مسار العلاقات الدولية.

أهمية البحث: تعد هذه الأزمة الاقتصادية العالمية من بين أهم الأزمات التي مرت على العالم في المئة سنة الأخيرة، لذا فمن الضرورة بمكان الكتابة والبحث في هذا الحقل وهذه الأزمة التي شكلت متغيراً مهماً ومنعطفاً كبيراً في المجمع الدولي بعد أزمة الكساد الكبير بداية العشرين.

الاشكالية والتساؤلات المطروحة في البحث: عند حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨ كانت هنالك جذور وأسباب أدت الى حدوثها في المجتمع الدولي، فما هو مقدار الاستفادة من هذه الأسباب وتفاديها في المستقبل حال حدوثها، وما دور صندوق النقد الدولي في عملية المواجهة عبر خطة الانقاذ ومدى التزام الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق تلك الخطة، وما الأثر الجلي لتلك الأزمة على مستوى العلاقات الدولية .

الفرضية: كانت هنالك خطة واضحة المعالم لصندوق النقد الدولي تم اعتمادها للوقوف بوجه الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد استجاب لها المجتمع الدولي، ومن الضرورة بمكان الاستفادة من تداعيات هذه الأزمة الخطيرة لمعالجة آليات عمل الأسواق وعلاقتها بالدولة كونها أي الأزمة قد شكلت أثراً واضحاً في مستوى العلاقات الدولية .

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ وتداعياتها، ويقسم هذ المبحث الى مطلبين الأول، أسباب

الأزمة والمطلب الثاني، تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي، اما المبحث الثاني: فقد تناول المعالجات ومواجهة الأزمة، ويقسم هذا المبحث الى مطلبين، الأول، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة، والمطلب الثاني، خطة الانقاذ الأمريكية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ ودور الدول المؤثرة، أما المبحث الثالث، فهو انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقات الدولية، ويقسم الى مطلبين الأول، الدعوة الى ضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، والثاني، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على العلاقات الدولية، ومن ثم الخاتمة .

المبحث الأول: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ وتداعياتها

من الممكن ارجاع بدايات الأزمة الى سبعينيات القرن الماضي اذ بدأ عجز الميزانية الأمريكية بتزايد مستمر منذ تلك الحقبة الذي وصل الى ٧٨٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، ويعود سبب ذلك الى عدم قدرة الاقتصاد الأمريكي على مواجهة الانفاق والاستهلاك المفرط ولاسيما الانفاق العسكري، الأمر الذي أدى الى تداعيات خطيرة عرضت الاقتصاد الأمريكي الى أزمة حقيقية أنتجت عنها أزمة عام ٢٠٠٨ [١]، من هنا سنحاول توضيح الأسباب والتداعيات الحقيقية عبر هذا المبحث والذي سينقسم الى مطلبين:

المطلب الأول: أسباب الأزمة

بعد أن شهدت اقتصاديات الدول الصناعية والصاعدة في العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نمواً متواصلاً خلال عقد التسعينيات الذي بلغ نحو ٤٪ مع انخفاض معدلات التضخم والبطالة وسعر الفائدة، اندفع عدداً كبيراً من المصارف ولا سيما الاستثمارية منها بشكل خاص الى التوسع المفرط في الاقراض حتى بلغت نسبة كبيرة فاقت أكثر من ٦٠ ضعف كما في مصرف (u.s.b) ومصرف (lea man breathers)، وكذلك عدم التدقيق في مسألة معايير الاقراض بسبب الرغبة الجامحة

في تعظيم ارباحها وبرغبة غير مسؤولة من مديريها في الحصول على مرتبات ومكافآت كبيرة جداً، فعلى سبيل المثال فقد بلغت مكافآت مدير مصرف لي مان برذرز نحو ٣٥٠ مليون دولار خلال السنوات الاربع التي سبقت الأزمة مجموع مرتباته ومكافآته ٤٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وهذه الأساليب في الأرباح والمزايا دفعت الى ابتكار أساليب وأدوات مالية جديدة.(٢)

وكانت بداية الأزمة العالمية الأخيرة قد انطلقت مع اعلان مؤسسات مالية عملاقة مثل (lea man breathers) لي مان برذرز عن افلاسها الوقائي، إلا أن هذه البداية كانت بداية تنذر بالخطر كون هذه المؤسسة الكبيرة والعريقة تعد من بين الشركات القليلة التي نجت من أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، وتعد من بين أهم وأقدم المؤسسات المالية الأمريكية(٣)، فقد بدأت الأزمة بعد تزايد القلق والهلع لدى عملاء أسواق المال والمتعاملين فيها بشأن الظرف العصيب الذي تمر به أسواق الائتمان في العالم والتي ترجع معظم المشكلات التي تواجهها بسبب المشاكل التي تعرض لها سوق الاقراض العقاري الأمريكي والتي تمنح للراغبين بالاقتراض السكني من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي متين لسداد الدين أو القرض، الأمر الذي أدى الى تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ، وعلى هذا الأساس علقت قرابة ٧٠ شركة رهن عقارية(*) أمريكية عملياتها وقد أعلنت افلاسها.(٤)

وقد أوضح جون بركنز في كتابه(**) (الاغتيال الاقتصادي للأمم) بأن دور رجال الأعمال الأمريكيين في تسويق مفاهيم تحرير التجارة والعولمة وخصخصة الصحة والتعليم والكهرباء، ويضيف أيضاً بأن حرية طبع النقد الأمريكي دون غطاء هي التي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على (النهب) الاقتصادي، وعادةً ما كان لصندوق النقد

الدولي والبنك الدولي بأن يضعا شروطاً لمنح القروض، إلا أنه بدءاً من الثمانينيات ارتبطت هذه الشروط بطلبات معينة تتعلق بتحرير الاقتصاد والأسواق سيما بعد صدور إعلان توافق واشنطن(***) عام ١٩٨٩.

ويرى آخرون(****) بأن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة حدثت بشكل رئيس بسبب فشل الولايات المتحدة الأمريكية في ادارة العولمة، ومع هذا الفشل ظهر جلياً التناقض العميق الذي كان يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي.

ومن الجدير بالذكر فلقد اتبعت أزمة قطاع العقارات أزمة قطاع السيارات، إذ تراجع الطلب بشكل كبير بسبب تداعيات أزمة العقارات والمصارف وشركات التأمين والأسواق المالية، فتراكمت المصاعب على كبريات الشركات الأمريكية (فورد وجنرال موتورز) ومنها الى شركة تويوتا في اليابان وشركات انتاج السيارات في فرنسا والمانيا وبريطانيا، وتراجعت الصادرات الصينية الأمر الذي جعل العديد من الشركات المنتجة لها تغلق أبوابها بوجه ملايين العمال والأجراء في الشوارع والذين قُدروا بـ ٢٠ مليون.(٥)

وتأسيساً على ما تقدم فقد يتضح بأن الأزمة الاقتصادية العالمية جاءت على أنقاض أزمات عديدة منها أزمة الرهن العقاري والاستراتيجية غير المدروسة من خلال الحسابات الدقيقة والسيولة المالية، فضلاً عن استنزاف الأموال الطائلة في الحروب الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية ومن بينها حربي العراق وأفغانستان، وأسباب أخرى أسفرت عن أزمة اقتصادية عالمية تجاوزت بحجمها أزمة الكساد الكبير في بداية القرن العشرين من عام ١٩٢٩م، وهذا بسبب ارتباط الاقتصاد العالمي باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دعا الى مساهمة الدول العشرين والدول الصاعدة في حلحلة الأزمة ومواجهتها

كونها تهدد اقتصادات أغلب الدول في العالم، وهنالك أيضاً أسباب أخرى من بينها أزمة صناعة السيارات الأمريكية فضلا عن أزمة الديون الأوروبية .

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

تُعدُ هذه الأزمة من الأزمات الاقتصادية التي لها تأثير كبير على القطاع الحقيقي، كونها تعد من بين أهم وأكبر الأزمات الاقتصادية العالمية منذ أزمة الكساد الكبير، وقد طالت هذه الأزمة اقتصادات معظم الدول في العالم بفعل العولمة(٦)، وعبر الروابط التجارية والروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم، وقد كان أثر الأزمة العالمية واضحاً في عدة مجالات عدة، فقد أثرت على أسواق رأس المال في معظم الأسواق المالية، فبعد هبوط أسهم بورصة وول ستريت انخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية.(٧)

وقد أدت هذه الأزمة الى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك وتقليص انفاق الشركات والنشاط الإسكاني، وانعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة، اذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً خلال سنة ٢٠٠٨ وصل الى نحو ٤٥٥ مليار دولار وبزيادة قدرها ٥٠٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٧، وقد حقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوربي في سنة ٢٠٠٨ عجزاً بقيمة ٢٧،٢ مليار يورو أي ما يعادل ٣٦ مليار دولار، مقارنة بـ ١٦،١ مليار يورو سنة ٢٠٠٧، وتفاقم العجز التجاري في روسيا الى ٤٤،٨ مليار يورو مقارنة بـ ٣٢،٩ مليار يورو، فيما بقي العجز ثابتاً مع الصين بمقدار ٨٦ مليار يورو، بينما تراجع في اليابان بشكل طفيف اذ بلغ ١٩،٦ مليار يورو مقارنة بـ ٢٠،٢ مليار سنة ٢٠٠٧، ومن الجدير بالذكر فان الركود في الاقتصاد العالمي حتماً يؤدي الى انخفاض في الاستثمار وتراجعه لاسيما في الدول

النامية، وهذا ما يؤدي بدوره الى انخفاض الطلب على الطاقة الأمر الذي يؤدي الى انهيار أسعار المحروقات مما يؤثر سلباً على الدول المصدرة للنفط فتنخفض صادراتها مما يشكل ضغطاً متزايداً على الموازنات العامة لتلك الدول ومستوى الانفاق ومعدلات النمو.(٨)

واتساقاً مع ما تقدم فان الأزمة خلفت أزمتي الثقة والسيولة لدى البنوك والمؤسسات الاستثمارية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا كنتيجة حتمية للخسائر الفادحة التي منيت فيها حيث لم تترك لها ما تمارس به نشاطاتها التقليدية اذا استطاعت ان تتخلص من شبح الافلاس، فالتردد والتخوف الذي خلفته الأزمة الاقتصادية لدى معظم البنوك ومؤسسات الاقراض الاستثماري أو تردي قدراتها في الأصل على مسألة الاقراض سوف يحرم الكثير من الدول من الاستفادة من المشاريع الانتاجية والخدمية، وهذا ما ينعكس سلباً على الاقتصاد العالمي.(٩)

وكانت قد أكدت العديد من المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي بأن أزمة الاقتصاد الأمريكي لن ينجو منها أي اقتصاد لأي دولة في العالم وانها ستطال اقتصادات جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة، وتعيد ترتيب العلاقات الدولية فيما بينها. (١٠)

فبعد هذا الأثر الجلي للأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي وتحديداً اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فهل سيتمكن الاقتصاد الرأسمالي من استعادة مكانته وعافيته من جديد أم ستتحول كفة القدرة الاقتصادية الى دول الشرق من هذه المعمورة، سيما وان هذه الأزمة هي لم تكن الأولى ولن تكن الأخيرة في عالم جديد معولم، ويبدو بأن دور الدولة القومية عاد من جديد في تلك الأزمة وباتت الدول تبحث عن

مصالحها في ظل بروز عدد من الدول الصاعدة التي تبحث هي الأخرى عن مكانتها الطبيعية في بنية النظام العالمي الجديد.

المبحث الثاني: المعالجات ومواجهة الأزمة

بعد نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية كانت المؤسسات العالمية في قلب الأحداث كالمنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنتدى الاستقرار المالي العالمي فضلاً عن مجموعة العشرين ومجموعة السبع، ومما لاشك فيه فان هذه المؤسسات جميعها تؤدي دوراً مهماً ورئيساً في ترتيب وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول ومساعدة الدول الأخرى، من هنا فقد اتضح بعد هذه الأزمة بأنه يجب اعادة النظر أو اعادة هيكلة هذه المؤسسات الدولية عبر تبني مجموعة من الاصلاحات، ما يمكن لهذه المؤسسات بأن تكون أكثر فاعلية وقدرة لتقديم دور أفضل في تقديم الخدمة لجميع الدول، من هنا فان هذه المؤسسات وغيرها واجهت هذه الأزمة وساهمت في وضع الحلول الآنية والخروج منها بأقل الخسائر، وهذا ما سنتطرق إليه عبر هذا المبحث والذي يتكون من مطلبين .

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي(*) في مواجهة الأزمة

بسبب حجم الخسائر الضخمة والكبيرة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية والتي اجتاحت معظم بلدان العالم، إلا أن هذه الدول لجأت الى صندوق النقد الدولي لوضع الحلول والمعالجات عبر ما يقدمه من مساعدات مالية ومشورة فنية، ومن الطبيعي جداً فان صندوق النقد الدولي قام بمجموعة اجراءات كانت الغاية منها تجاوز تلك الأزمة، ومن بين هذه الخطوات التي أجراها الصندوق هي اجراء اصلاحات على مستوى سياسة الاقراض لديه عبر استحداث أنواع جديدة من المساعدات المالية، عبر دعم اتفاقات

الاستعداد الائتماني وتحديث الشرطية بما يوفر الدعم الى مختلف الدول، فضلا عن زيادة موارد الصندوق المالية للمضي بتوفير مساعداته المالية الى أعضائه، فضلاً عن تحسين سياسة تقديم المساعدات الفنية ليتلائم وخصوصيات واحتياجات كل منطقة.(١١)

ومن أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية قام صندوق النقد الدولي بإنشاء أنواع جديدة من المساعدات المالية ودعم اتفاقات الاستعداد الائتماني المرن، إذ أعلن صندوق النقد الدولي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٤ عن تعويض تسهيل تمويل للسيولة قصيرة الأجل وبخط ائتمان مرن جديد لإضفاء أكثر مرونة للاستفادة من موارد الصندوق نظراً لما يتمتع به الصندوق من مزايا وخصائص تتمثل من خلال امكانية الحصول على موارد كبيرة من الصندوق فوراً دون شروط مستمرة، ولما تتميز به هذه المساعدات والتي يمكن الاستفادة منها لمدة ستة أشهر الى سنة أو ربما أكثر، فضلاً عن امكانية السحب وفي أي وقت. (١٢)

وقد نشر صندوق النقد الدولي اجراءات جديدة حول الكيفية التي سيمارس فيها الرقابة على السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، وتهدف هذه الاجراءات الجديدة الى تعزيز رقابة الصندوق الى السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وكانت الغاية من هذه الاجراءات أيضاً رفع القدرة للصندوق من حيث زيادة فعالية الرقابة في وقت تسود فيه التوترات المتزايدة في الاقتصاد العالمي والاختلالات العالمية وارتفاع الاسعار للسلع. (١٣)

وقد واصل الصندوق جهوده في توسيع شبكة مراكزه الاقليمية لمنطقة أمريكا الوسطى وبنما وجمهورية الدومنيكان، وقد تم افتتاح مركز المساعدة الفنية لمنطقة جنوب افريقيا،

كما يعمل صندوق النقد الدولي في اطار سياسته للتقرب من الدول الأعضاء لتشخيص مشكلاتها واعداد برامج تتلاءم وظروف تلك الدول الخاصة.(١٤)

ويبدو بأن تأسيس صندوق النقد الدولي الذي ولد مع نظام بريتون وودز وهي قطعاً من بناة أفكار الدول الرأسمالية المتقدمة عبر توجهاتها والسيطرة على دكة الاقتصاد العالمي، من هنا فقد أخذ الصندوق يعمل بتوجهات تلك الدول وحسب ما تقتضيه مصالحها، وتعود اليوم الدول ذاتها للمطالبة وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية تطالب بإصلاح نظام صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، إذ اعتمد الصندوق استراتيجية متوسطة الأمد وكانت هنالك اصلاحات واسعة ومن بينها تدعو الى تعديل نظام الحصص والأصوات، وبدأ الصندوق وبناءً على طلب من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية دراسة أسباب الاضطرابات التي اندلعت في الأسواق العالمية عام ٢٠٠٧م، وكانت هنالك اصلاحات تم وضعها من قبل الصندوق في مواجهة الأزمة ومن بينها بيع ذهب الصندوق واصلاح نظام الحصص والأصوات وزيادة حقوق السحب الخاصة (١٥)، ومن الجدير بالذكر فان حصص الدول الأعضاء في الصندوق تمثل رأس المال الرئيس لموارده المالية التي يستطيع من خلالها القيام بوظيفته في إقراض الدول الأعضاء التي تكون بحاجة الى موارده، إلا أن أغلب القرارات التي يصدرها الصندوق تكون بالتوازي مع مصالح الدول الكبرى المسيطرة على الصندوق كونها تمتلك الحصة الأكبر في الصندوق والتي تصل نحو ٥٠٪ من القوة التصويتية فيه، بسبب شراءها للأصوات من خلال ١٠٠٠٠٠ وحدة عن كل صوت، من هنا تلجأ الدول الكبرى الى زيادة حصصها ومن ثم زيادة رأس مال الصندوق عند مواجهة خطر اي يهدد مصالحها،

أو عندما تتعرض الى ضغوط دولاً أخرى أصبح لها تأثيراً في المشهد السياسي والدولي والاقتصادي العالمي كروسيا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية.(١٦)

وتعد مسألة توفير المساعدات المالية للدول الأعضاء في الصندوق من بين أهم نشاطاته التي يقوم بها، ومما لا شك فيه فان هذه النشاطات تزداد وبشكل جلي في أوقات الأزمات والكوارث عبر مساهمته في منع تفاقم الاختلالات في الدول الأعضاء، وبما أن وسائل الصندوق للإقراض تعد وسائل تقليدية وتتميز بالجمود والشروط لذا فان الصندوق قام بمواجهة الأزمة عبر تحديث الآليات وتوفير أنواع جديدة من المساعدات المالية قصيرة الأجل والمرنة وإجراء إصلاح شامل لإطار الاقراض وتحديث شروط الاقراض ومضاعفة حدود الاستفادة من الاقراض فضلاً عن إلغاء بعض التسهيلات التمويلية وتبسيط هياكل التكلفة. (١٧)

وتأسيساً على ما تقدم فان الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨ تعد الأزمة الأسوأ عالمياً، منذ أزمة الكساد الكبير التي نشبت عام ١٩٢٩ وما خلفته من تداعيات خطيرة على مستوى الاقتصاد العالمي، من هنا فالأزمة الأخيرة تعد اختباراً حقيقياً لصندوق النقد الدولي منذ تأسيسه عام ١٩٤٤ أثر معاهدة بريتون وودز عام ١٩٤٤ والى الآن.

إلا أنه هنالك انتقادات عديدة قد وجهت للصندوق باعتباره مؤسسة دولية مالية مهمة ولها دور كبير ومهم في مواجهة الأزمات وغيرها، ومن بين تلك الانتقادات ما ياتي: (١٨)

١- **الإخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية :** مما لا شك **فيه** أن هنالك دور رقابي للصندوق حيال الدول الأعضاء، إلا أن الصندوق تراجع في هذا الموضع عبر فشله

في التنبؤ في تداعيات الأزمة الاقتصادية الأخيرة، ولم يشر أيضاً الى مواطن الضعف والمخاطر التي كانت تتراكم في اقتصاديات البلدان المتقدمة ولا سيما اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والتي أسفرت عن أحداث الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨.

٢- **تمسك الصندوق بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات:** بعد أن تتعرض دولة ما الى كارثة طبيعية أو أزمة مالية أو اقتصادية وتعجز من مواجهتها بمفردها عبر مواردها الخاصة، فهي حتماً تلجأ الى صندوق النقد الدولي كخيار أصيل للحصول على الموارد الكافية لمواجهة تلك الأزمة، إلا أن الأخير لا يقوم بتقديم هذه الموارد إلا من خلال التزام تلك الدولة المأزومة بجملة من الشروط (*)، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتردد كثيراً قبل اللجوء الى الصندوق من أجل الحصول على الموارد، وهذا ما أضعف الثقة بالصندوق.

٣- **ضعف موارد صندوق النقد الدولي ومحدوديتها:** عندما وضعت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة صندوق النقد الدولي على المحك، اتضحت مدى محدودية الموارد المالية الخاصة بالصندوق، وهذا ما أشار الى عدم قدرة الصندوق في مواجهة تلك الأزمة، واتضح بأن العجز في ميزانية الصندوق لم يكن وليد اللحظة بل يعود الى سنة ٢٠٠٧ الأمر الذي أدى الى تسريح العديد من الموظفين.

ومن الجدير بالذكر فان صندوق النقد الدولي هو مؤسسة ولدت من رحم أفكار الدول المتقدمة وتوجهاتها وسياساتها لمحاولة السيطرة على الاقتصاد للعالمي، من هنا فقد كانت تطلعات الصندوق غالباً ما تكون متوافقة مع مصالح تلك الدول، من هنا فهنالك جملة من الإصلاحات لعمل الصندوق وسياسته وانعكاسه على اقتصادات الدول جميعاً ومن بينها تحديث السياسات الاقراضية والافتراضية وغيرها.

المطلب الثاني: خطة الانقاذ الأمريكية (*) لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ ودور الدول المؤثرة

في اطار مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية حاولت الحكومة الأمريكية انقاذ الاقتصاد عن طريق جملة من الاجراءات لتأمين الحماية للمدخرات والأملاك العقارية فضلاً عن محاولة زيادة عائدات الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي عن طريق أصول هالكة مرتبطة بالرهن العقاري بقيمة ٧٠٠ مليار دولار على شكل دفعتين فضلا عن ذلك فقد تضمنت الخطة منح اعفاءات ضريبية قيمتها ١٠٠ مليار دولار للشركات والطبقة الوسطى، وأن يتم ضخ مبلغ ٨٢٥ مليار دولار في القطاعات الرئيسة من الاقتصاد الأمريكي فضلاً عن تقديم دعم لقطاع صناعة السيارات يتراوح ما بين ١٠-٢٠٠ مليار دولار، كما تم اقتراح تخفيض نسبة الضريبة من ٣٨٪ الى ٣١٪ لكل الأمريكيين ويقدر هذا المبلغ بـ ٧٥ مليار دولار والذي يمكن أن تستفيد منه ٩ ملايين أسرة أمريكية محاولة لتحريك الطلب الفعال في السوق، فضلاً عن ضخ ٢ تريليون دولار أمريكي لإنعاش القطاع المصرفي ودعم قطاع الاسكان لا سيما الأفراد المتضررين من خلال تخفيضات ضريبية. (١٩)

وكان المقرر لهذه الخطة أن تنتهي في نهاية العام ٢٠٠٩ مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لمدة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ اقرارها، وتهدف هذه الخطة الى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود الى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات الى أقصى حد ممكن(٢٠)، إلا أن تلك الخطة سترفع سقف الدين الأمريكي العام من ١٠.٦ الى ١١.٣ تريليون دولار وهو ما من شأنه أن يزيد الضغط بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من استنزاف السيولة بسبب حربي العراق وأفغانستان. (٢١)

ومن الجدير بالذكر فان الاقتصاد الأمريكي يشكل أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي وهو يمثل الاقتصاد العالمي رقم واحد في العالم وتليه الصين ثانياً، فالأول يعد من أكبر منتجي النفط في العالم والمستهلك الأول له واكبر مستورد في العالم أذ يشكل استيراده نحو ١٥.٥% من الاستيرادات العالمية عام ٢٠٠٦، فضلا عن الدولار فهو العملة الأولى عالمياً، إلا أنه على الرغم من كل ذلك إلا أن حجم التضخم الذي وصل الى نحو ٤.٩% عام ٢٠٠٨ وحجم البطالة الذي وصل نحو ١٠%، كل هذا كان قد أنذر بحجم الكارثة وضرورة التصدي لمواجهة الأزمة(٢٢)، ومن الجدير بالذكر فان حجم الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يصل نحو ٢١ ترليون دولار أما حجم الناتج المحلي الصيني يصل نحو ٤١ ترليون دولار(*).

أما بالنسبة الى دور الدول المؤثرة في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، فان الدول الصناعية السبع الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان وايطاليا وكندا، قد وضعن خطة تحرك لمواجهة الأزمة وتعهد أعضائها منع افلاس المصارف الكبرى، واتفقوا أيضاً على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية العالمية، وأعربت عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن العقاري الذي كان سبب الأزمة، كما قد تبنى قادة مجموعة اليورو خطة انقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً الى ضخ أموال في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى الى ضمان القروض بين المصارف. (٢٣)

فقد سارعت بريطانيا الى إقرار خطة الانقاذ لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وكان قد قدر لهذه الخطة نحو ٤٠٠ مليار جنيه استرليني أي ما يعادل ٦٩١ مليار دولار.

وقد خصص جزء منها لشراء أسهم في عدد من البنوك المتعثرة، كما نصت الخطة على قيام الحكومة بضمان ما قيمته ٣٥١ مليار دولار من الديون المتعثرة للبنوك، ومن أجل تنفيذ هذه الخطة وضعت وزارة الخزانة البريطانية شروط عدة أهمها : التزام البنوك بإقراض أصحاب المنازل والمنشآت الصغيرة وبمستويات الاقراض التي كانت سائدة خلال سنة ٢٠٠٧، والحد من مرتبات مدراء البنوك، فضلا عن تعيين الحكومة لأعضاء يمثلونها في مجالس إدارة البنوك(٢٤)، أما خطة مواجهة الأزمة الألمانية فقد اعتمدت الحكومة الألمانية خطة بقيمة ٥٤٠ مليار دولار عبر تأسيس صندوق لاستقرار الأسواق المالية، وقد كانت الخطة تهدف الى دعم القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المالية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وبموجب هذه الخطة تم تخصيص ٨٠ مليار يورو لإعادة رسملة البنوك و٢٠ مليار يورو كضمان لهذا الغرض، وتقدم الخطة ٤٠٠ مليار يورو كدعم للسيولة في سوق ما بين البنوك على شكل ضمانات للإقراض المشترك، كما باشرت وزارة المالية بتقييد رواتب مسؤولي البنوك، أما فيما يخص خطة الانقاذ الفرنسية فقد باشرت فرنسا بخطة المواجهة بمبلغ يقدر بنحو ٤٩١ مليار دولار وكانت قد خصصت للبنوك للتغلب على الأزمة المالية العالمية، وفي نوفمبر ٢٠٠٨ تم إقرار خطة إنقاذ جديدة بقيمة ٢٦ مليار يورو لمساعدة قطاع الاسكان والسيارات، كما تم إقرار خطة إقرار جملة من التحفيزات الضريبية لمساعدة المؤسسات المختلفة. (٢٥)

وتأسيساً على ما تقدم وعلى الرغم من كل هذه الخطط التي تمت لمواجهة الأزمة المالية العالمية إلا أنها أي الخطط قد تعرضت للكثير من النقد لا سيما الخطة الأمريكية للإنقاذ، على اعتبار بأن تلك الخطة لم تظهر ضمانات كافية لنجاحها من خلال استفادة أصحاب المنازل العاديين بالقدر نفسه الذي يستفاد منه المضاربين في البورصة، فضلاً عن كونها لا تتسم بالشفافية الكافية، فضلاً عن أن هذه الخطة الضخمة من الممكن أن

ترفع الدين الأمريكي العام وهو ما يعمق المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي آنذاك .

المبحث الثالث: انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقات الدولية

كان من بين أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ هو بروز المؤسسات والمنظمات الدولية ووضعها في قلب الحدث كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهنالك مؤسسات أخرى كانت قد أخذت دوراً مهماً أيضاً في مواجهة الأزمة كمنتدى الاستقرار المالي العالمي ومجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين وغيرها من المنظمات الأخرى، إلا أن صندوق النقد الدول والبنك الدولي باعتبارهما ذات مساس كبير في هكذا أزمات عالمية، من هنا فقد كان لدورها في معالجة الأزمة ومواجهتها تراجع واضح وجلي، الأمر الذي جعل الدول بأن تطالب بإصلاح تلك المؤسسات المهمة لمواجهة كوارث وأزمات أخرى مستقبلية وإصلاح نظام الحصص فيها .

المطلب الأول:الدعوة الى ضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية

هنالك الكثير من الطروحات والرؤى التي تروم اعادة النظر في البنية التحتية المالية كونها لم تعد مناسبة لاحتياجات الأسواق الناشئة والدول النامية، من هنا ينبغي إعادة هيكلة للمؤسسات الدولية عبر تبني مجموعة من الاصلاحات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة كي تكون أكثر فاعلية، أو ربما انشاء منظمات جديدة نركز على الاستقرار المالي في النظام العالمي، وأن تعمل هذه المنظمات بشكل متسق ومتعاون وإعطاء دور مناسب للدول الرئيسة في العالم وفي الوقت ذاته إعطاء دور ملائم للدول الصغيرة ومنحهم صوتاً فاعلاً في الصندوق، وفضلا عن إعادة العمل في نظام بريتون وودز فضلاً عن الحد من هيمنة الدولار كعملة احتياطية دولية والسماح

لعملات أخرى من بينها اليورو والين واليوان الصيني، ومما لا شك فيه فان صندوق النقد الدولي يعاني من نقص تشريعي بسبب الطرق القديمة في توزيع حصص الملكية والتصويت، فضلا عن اعادة النظر في استخدام حق النقض (الفيتو) للولايات المتحدة الأمريكية. (٢٦)

وكان قد سعى الصندوق منذ عام ٢٠٠٦ الى تعزيز دوره دولياً عبر اتخاذ التدابير لإجراء إصلاحات مهمة في نظام الحوكمة، وتهدف هذه الاصلاحات في مسألة نظام الحصص والأصوات للدول لتحقيق العدالة النسبية في نسبة حصص العضوية والتصويت ووزن الدول الأعضاء ومشاركتها في الاقتصاد العالمي، والغاية من هذه الاصلاحات هو مشاركة الدول الضعيفة ومنخفضة الدخل وإعطائها حماية أقوى في الصندوق، ويجري الإصلاح في نظام الحصص والأصوات مرة كل خمس سنوات على الأقل، ويقترح تعديلها إذا تطلب ذلك، ويمكن للمجلس أن يعدل حصة أي بلد عضو في أي وقت يراه مناسباً وبناءً على طلب البلد العضو، ويتطلب أي تعديل في الحصص قراراً بأكثرية الأصوات أي ٨٥٪ من مجموع الأصوات ولا يتم تعديل حصة العضو إلا بعد موافقته وبعد عملية الدفع. (٢٧)

ومن الجدير بالذكر فانه بالنظر للأهمية التي تكتسبها حصة البلد العضو في صندوق النقد الدولي فإنها تمثل عاملاً مهماً في تحديد القوة التصويتية، وعلى الرغم من جملة الاصلاحات في الحصص(*) والقوة التصويتية في الصندوق بداية عام ٢٠٠٨، فان النتائج المترتبة التي أسفرت عنها كانت غير كافية، بسب بقاء هيمنة الدول الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تحتفظ بنسبة ١٧.٨٪ من نسبة القوة التصويتية في الصندوق وهو ما يعطيها الحق في استخدام حق النقض الفيتو حيال القرارات المهمة التي تتطلب نسبة تصويت ٨٥٪ كقرارات تعديل الحصص ومسألة تعديل

الحصص تتم خلال خمس سنوات وهذا لا يتناسب ومسألة التطور الاقتصادي المتسارع والعالمي، وعليه يجب مراجعة هذا الأمر وتكون مدة تعديل الحصص ثلاث سنوات بدلاً من خمس سنوات. (٢٨)

ومن خلال ما تقدم فان المؤسسات المالية العالمية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا بد من تصحيح لأدوارها لتتلائم والوضع الدولي ولتكون اكثر شفافية وعدالة لتمثيل الدول الأعضاء جميعاً، إلا أنه وعلى الرغم من جميع الإصلاحات التي أجريت على عمل الصندوق إلا أنها لم تكن حلولاُ ناجعة وجذرية لتعالج معوقات عمل الصندوق ونظام الحصص والأصوات، وهذا ما يجعل مسألة التفاوت في التأثير في عمل الصندوق منحازاً للدول المتقدمة على حساب الدول الصغيرة .

المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على العلاقات الدولية

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ كانت قد أثرت وبشكل مباشر على مستوى العلاقات الدولية، فقد تأثرت الاقتصادات العالمية مجتمعةً بتداعيات هذه الأزمة ومن بينها الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد عالمياً، وعليه يدور موضوع العلاقات الدولية عبر تحليل الأنساق الدولية التي تدور حول التعاون والاعتمادية والنزاع التي تربط الفواعل الخارجية للدول كالمنظمات المتعددة الجنسيات وغيرها، من هنا اتجهت اهتمامات البلدان كافة نحو قمة مجموعة العشرين(*) التي عقدت في واشنطن نوفمبر ٢٠٠٨ في ضوء مستجدات اقتصادية عالمية كبروز الكثير من البلدان الناشئة التي احتلت مواقع مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية مثل الصين والهند والبرازيل ودول أخرى التي حاولت البحث في الحلول الناجعة للأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك. (٢٩)

ومن الجدير بالذكر فان الأزمة الاقتصادية العالمية وعلى الرغم من فداحتها وأهميتها الكبيرة، إلا أنها لم تشكل تهديداً حقيقياً لطبيعة النظام الرأسمالي الاقتصادي، بسبب أن الدول الأخرى الرأسمالية الكبرى لم تكن في حينها مهيأة لتكون بديلاً جاهزاً للنظام الرأسمالي خلفاً للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أن الأمر ينسحب أيضاً الى النظام الاقتصادي الاشتراكي والدول الاشتراكية لم تكن تحمل بديلاً جاهزاً للنظام الرأسمالي وهي ليست ذات مواقف موحدة حيال النظام الرأسمالي. (٣٠)

من هنا ومن خلال ما تقدم فان العلاقات الدولية لم تتأثر بشكل كبير بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وهذا يرجع الى قوة الاقتصادات الكبرى وعدم تأثرها الكامل بالأزمة، فضلا عن التوحد في المواقف الدولية في حلحلة الأزمة ووضع الحلول الناجعة لها، لذا فالولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت وستبقى على الأقل الى المستقبل المتوسط هي القوة الاقتصادية الوحيدة على رأس النظام الدولي من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وقد تنافسها مستقبلاً الدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين كقوة اقتصادية مرتقبة وذات اقتصاد متسارع ومتوقع له أن يتجاوز الاقتصاد الأمريكي بعد عقدين على الأقل من الآن.

الخاتمة:

أخذت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ بعداً هاماً واهتمام العالم بأسره، كون أن الاقتصاد العالمي لم يشهد أزمة اقتصادية عالمية بهذا الحجم والمحتوى بعد أزمة الكساد الكبير التي حدثت عام ١٩٢٩ – ١٩٣٣، فهذه الأزمة كانت قد حدثت ابتداءً في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها ما لبثت حتى انتشرت بسرعة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، وقد كان الأثر كبيراً في الدول المتقدمة منه في الدول النامية.

وقد تقدمت المؤسسات المالية الدولية وبعض الدول الكبرى والصاعدة بتقديم حلولاً لتدارك الأزمة، وقد تقدم صندوق النقد الدولي بعدد من الإجراءات والمعالجات للأزمة، إلا أن تلك المعالجات والحلول التي وضعها الصندوق لم تكن بالمستوى المطلوب أي بمستوى حجم صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية عالمية، وهذا يرجع قطعاً الى مشكلات حقيقية في آلية الصندوق وطريقة ادارته وهيمنة بعض الدول الكبرى عليه كالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يتضح جلياً من خلال حجم الأصوات في الصندوق للدول الكبرى مقارنةً بالدول النامية والصاعدة الأخرى، وهذا ما يخلق فارقاً طبقياً حقيقياً ما بين الدول الكبرى والنامية في الصندوق، سيما أن التصويت على القرارات الموضوعية يتطلب ٨٥٪ من عدد الأصوات في الصندوق، والولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تمتلك حصة تصويتية نحو ١٦.٨٪ وهذا ما يقف حائلاً دون تمرير تلك القرارات ولاسيما تلك التي لا تتماشى والمصالح الأمريكية كونها تمتلك حق النقض (الفيتو).

وقد قدمت أيضاً عدد من الحلول من بعض الدول الكبرى والصاعدة لمعالجة الأزمة، إلا أن بعض تلك الدول لا سيما الصاعدة منها أقدمت على المساومة لرفع حصتها من الأصوات في الصندوق مقابل المشاركة في الحلول لمعالجة الأزمة، اعتقاداً منها بأن هذه الفرصة قد لا تتكرر للحد من الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية بعد أن أخذت الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية بعداً آخراً يكرس لهيمنة أمريكية تبدو مستمرة على الدوام، وما هذا الظرف الذي جاءت به الأزمة إلا فرصة حقيقية للحد من النفوذ الأمريكي في السياسة الدولية.

الهوامش:

١) ياسمين هلال الخيالي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٦، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل ٢٠١٠، ص ٤٠٠.

٢) قحطان السامرائي، اقتصاد الفقاعات دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع اشارة الى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ٢٠، بغداد ٢٠٠٩، ص ١٣.

٣) وفيق حلمي الآغا، سمير مصطفى أبو مدللة، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث منشور، جامعة الأزهر – بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – قسم ادارة الأعمال، فلسطين ٢٠١٩، ص ١٠.

*) الرهن العقاري: هو قرض يمكن للمقترض أن يحصل عليه لشراء عقار وتكون ملكية هذا العقار للمقترض إلا أنه يتم حجزه للممول أو المصرف الذي يمنح القرض لحين سداد القرض بالكامل، فان عجز المقترض عن سداد القرض فيحق حينها للمقترض التصرف بالعقار وفقاً للإجراءات القانونية بما يضمن استعادة الأموال، ومن هنا فان عقد الرهن العقاري يتم بين ثلاثة أطراف وهم البائع للعقار فيتنازل عنه عند استلامه المال، والطرف الثاني المشتري للعقار وهو الشخص المقترض من البنك لشراء العقار على أن يتم سداد هذا القرض على شكل أقساط ، والطرف الثالث المصرف الذي يقوم بإعطاء الأموال اللازمة لشراء العقار ويسترد أمواله على شكل أقساط وبمعيتها الفائدة المتفق عليها . ينظر : فارس بن رقرق، موجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الانقاذ الأمريكية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف١، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر ٢٠١٣، ص ٢١.

٤) المصدر نفسه، وفيق حلمي الآغا، سمير مصطفى أبو مدللة، ص١١.

**) جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم اعترافات قرصان اقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني، عاطف معتمد، تقديم شريف دلارو: نقلاً عن : احمد عبدالسلام

سليم، استراتيجيات التعامل مع أبعد الأزمة المالية العالمية، كلية التجارة، الجامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، دون سنة نشر، ص ١١.

***) توافق واشنطن :هو مسودة طرحها جون وليامسون عام ١٩٨٩ لتكون علاجاً ووصفاً من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية وكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى دعوته البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية لتبني هذه البنود، وفي التسعينات من القرن المنصرم أصبحت هذه الفكرة في ميدان الملعب الدولي بين مؤيد لها وبين منتقد شديد الانتقاد لهذه الفكرة والتي نبعت بعد انكشاف الوضع المتردي في أمريكا اللاتينية، ومن بين المنتقدين جوزف ستيجلتز الحائز على نوبل الاقتصاد عام ٢٠٠١ م ونعوم تشومسكي وجورج سوروس المستثمر العالمي وغيرهم . ينظر : موقع ويكيبيديا متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki .

****) نجيب عيسى، الأزمة ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي، مجلة الغدير، العدد ٤٦، مركز الدراسات والتوثيق المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، بيروت ٢٠٠٩، ص ٩٧.

٥) بطرس لبكي، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، مجلة الغدير، العدد ٤٦، مركز الدراسات والتوثيق المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، بيروت ٢٠٠٩، ص ١٠٧.

٦) نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، دون دار نشر، القاهرة ٢٠٠٨، ص ٢٧٥.

٧) عباس ناجي جواد، محمد سلمان صالح، دراسة تحليلية لأسباب ونتائج الأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد الأول، ج ١، العدد الخاص بالمعلم العلمي، العراق ٢٠١٢ ، ص ١٥.

٨) المصدر نفسه، ص ١٦.

٩) قحطان عبد سعيد السامرائي، اقتصاد الفقاعات دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع اشارة الى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد ٢٠٠٩، ص١٩.

١٠) فارس بن رقرق، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الانقاذ الأمريكية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف١، الجزائر ٢٠١٣ ، ص ٤٦.

*) مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أتم تأسيس صندوق النقد الدولي من قبل ٤٤ دولة عام ١٩٤٤ في إطار السعي لإيجاد ترتيبات لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى تضمن استقرار النظام الاقتصادي الدولي، وقد أسند إليه المجتمعون في "بريتون وودز" بولاية نيوهامبشر الأمريكية وظيفتين أساسيتين هما: تنظيم العلاقات النقدية الدولية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لهم لمواجهة المشكلات المؤقتة في ميزان المدفوعات، وعبر العقود الماضية تطور صندوق النقد الدولي، وقد تراجع دوره بداية من سنة ١٩٧١نتيجة انهيار نظام "بريتون وودز" بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتعويم العملات، وساد الاعتقاد بأن الصندوق فقد مبررات وجوده بفقدان وظائفه الأساسية التي أسس من أجلها، غير أن الطفرات البترولية في سنة ١٩٧٣ و١٩٧٤ وظهور فوائض مالية لدى الدول المصدرة للبترول، جعلته يجد لنفسه دوراً جديداً يتمثل في تدوير هذه الفوائض بين دول الفائض ودول العجز في شكل قروض ميسرة، ومع بروز أزمة المديونية في دول العالم الثالث في سنوات الثمانينات، وقد تعاظم الدور الذي يقوم به الصندوق من خلال قيامه بإقراض الدول المختلفة وإلزامها بتطبيق برامج للحصول على الدعم المالي والمساعدة الفنية لتخطي هذه المشاكل . ينظر : نجيب عيسى، الأزمة ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي، مجلة الغدير العدد ٤٦، مركز الدراسات والتوثيق المجلس الأعلى الاسلامي الأعلى، بيروت ٢٠٠٩، ٨٤.

١١) فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

١٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

١٣) نبيل حشاد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٣.

١٤) فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

١٥) شعبان صدام الامارة، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد١٧سنة ٢٠١٥، ص١٤.

١٦) المصدر نفسه، ص ١٧-١٨.

١٧) فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨- ٨١.

١٨) المصدر نفسه، ص٩٢-٩٦.

*) ومن بين تلك الشروط :

١) تحرير سعر الصرف ، وذلك للسماح بانخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي من خلال تخفيض سعر المنتجات المصدرة مما يرفع من تنافسيتها فيزيد الطلب عليها، ويرفع سعر المنتجات المستوردة فينكمش الطلب عليها، وهو ما يسمح بتحسين.

٢) تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، من خلال تجميد التوظيف وتسريح العمال بدعوى ضبط الإنفاق العام من أجل تخفيض عجز الموازنة.

٣) تطبيق برنامج الخوصصة بغية تقليل تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي وتفعيل دور قطاع الأعمال الخاص المحلي والأجنبي، مع وجوب إغلاق المؤسسات الإقتصادية المتعسرة ومن بينها البنوك والمؤسسات المالية صغيرة.

٤) حرير الأسعار من خلال إلغاء جميع القيود المفروضة عليها، وتركها خاضعة لقانون العرض والطلب، مع إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات.

٥) تحرير التجارة والتحول نحو التصدير، وتشجيع إندماجها في الإقتصاد العالمي . ولطالما كانت هذه الشروط محل رفض الدول المختلفة، لما تُمثله من تدخل في سياساتها الداخلية، وكذا

لتكلفتها الباهضة خاصة في الجانب الإجتماعي. ينظر : فارس بن رقرق، المصدر نفسه، ص ٩٥.

*) هي الخطة التي صاغها ووضع أسسها وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون بهدف انقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة الرهن العقاري، وكالنت الخطة قد عرضت على الكونغرس بتاريخ ٩/٣٠/ ٢٠٠٨ وقد رفضها الأخير، عبر تصويت ٢٢٨ نائباً بالضد منها مقابل ٢٠٥ لصالح الخطة، وقد كان لهذا الرفض وقعاً كبيراً على الأسواق المالية العالمية التي شهدت انهيارات في عدد منها، بالاضافة الى ارتفاع معدلات الفوائد بين المصارف وهذا ما يمنع المصارف من اعادة تمويل نفسها، ألا أنه بعد اجراء تعديلات على الخطة وافق مجلس الشيوخ عليها بعد أن كانت نتيجة التصويت الذي أجري يوم ٢٠٠٨/١٠/٢ هي تأييد ٧٤ سيناتور مقابل رفض ٢٥، وقد عرضت الخطة أيضاً على مجلس النواب فوافق عليها ٢٦٣ نائباً مقابل ١٧١ معارضاً وهنو ما يعني اقرار الخطة. لمزيد من التفاصيل ينظر: فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢-١٢٣.

١٩) ياسمين هلال الحيالي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية ، العدد ٩، الموصل ٢٠١٩، ص ٤٠٥.

٢٠) عباس ناجي جواد، محمد سلمان صالح، دراسة تحليلية لأسباب ونتائج الأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

٢١) وفيق حلمي الآغا، سمير مصطفى أبو مدللة، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث منشور، جامعة الأزهر في غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠٠٩، ص ١٥.

٢٢) قحطان عبد سعيد السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

*) ينظر المؤشرات الاقتصادية الدولية متاح على الرابط والموقع الاليكتروني من على شبكة الانترنت: .https://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp

٢٣) عباس ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

٢٤) فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨ -١٢٩ .

٢٥) فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

٢٦) أحمد عبدالسلام سليم، استراتيجيات التعامل مع أبعاد الأزمة المالية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

٢٧) شعبان صدام الإمارة، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٧، تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٥، ص ١٧.

*) تتكون مصادر الموارد المالية للصندوق من الحصص التي تدفعها الدول الأعضاء، وتخصيصات حقوق السحب الخاصة وإيرادات مبيعات أرصدة الذهب التي يمتلكها الصندوق، وتشكل حصص الدول الأعضاء المصدر الرئيس لموارد الصندوق المالية. ويتم تحديد حصة العضو أو البلد العضو على أساس الوزن النسبي للبلد العضو في الاقتصاد العالمي من حيث ناتجها المحلي الاجمالي وتجارتها الخارجية وأرصدتها من الاحتياطات النقدية الدولية. فتدفع الدول ٢٥٪ من حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات المتداولة عالمياً، وباقي الحصة ٧٥٪ يتم سدادها بالعملة المحلية للدولة العضو، وتحدد حصة الدولة العضو الحد الأقصى لحجم التمويل المتاح لها، كما ويمكن أيضاً أن تحدد قوتها التصويتية في صنع قرارات الصندوق وكذلك نصيبها من تخصيصات حقوق السحب الخاصة التي تعد بمثابة وحدة نقدية احتياطية دولية مجانية يوفرها الصندوق عندما تقتضي الحاجة الى ذلك، وتسهم الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر حصة تصويتية في الصندوق حيث يبلغ نصيبها بنسبة ١٦.٨٪ من اجمالي الحصص في الصندوق، وعند اضافة كل من حصص اليابان والمانيا وفرنسا وانكلترا يصبح اجمالي الحصص لهذه الدول الخمس الكبرى نحو ٣٧.٥٪، اما اذا اضيفت اليها كل من الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية مستصبح حصص أكبر ثماني دول أعضاء بالصندوق نحو ٤٦.٥٪. ينظر : فخري الدين الفقي، ما بعد شتراوس صراع الحصص داخل صندوق النقد الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٨٥، القاهرة يوليو ٢٠١١، ص ١٠١.

٢٧) فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص ١٠١. ينظر أيضاً . محمد عبدالشفيع عيسى، النظام المالي العالمي إرث الماضي وضرورات الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٧٥، القاهرة يناير ٢٠٠٩، ص ١٢٨.

*) مجموعة العشرين هو منتدى تأسس سنة ١٩٩٩ بسبب الأزمات المالية في التسعينات يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من ٩٠ بالمئة من الناتج العالمي الخام، تهدف مجموعة العشرين إلى الجمع الممنهج لدول صناعية ومتقدمة هامة بغية نقاش قضايا أساسية في الاقتصاد العالمي، وإن مجموعة العشرين يمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من ٩٠٪ من الناتج العالمي الخام (وهو مجموع الناتج المحلي الخام لجميع بلدان العالم)، والدول التي تشكل هذا التجمع هي : (المانيا، والبرازيل، واستراليا، وكندا، وفرنسا، والصين، والهند، واندونسيا، وايطاليا، واليابان، والمكسيك، ورسيا، والسعودية، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي) . ينظر : موسوعة ويكيبيديا : مجموعة العشرين: متاح على الرابط التالي : https://ar.wikipedia. تاريخ المشاهدة ١/١٠/٢٠٢٠.

٢٩) وفيق حلمي الآغا، سمير مصطفى أبو مدللة، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث مقد الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم ادارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة ٢٠٠٩، ص ١٧-١٨.

٣٠) نجيب عيسى، الأزمة ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي، مجلة الغدير، مركز الدراسات والتوثيق المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، العدد ٤٦، لبنان ٢٠٠٩، ص ٩٣.